

أوقفوا بالانتير (PALANTIR)

رسالة مفتوحة من المجتمع المدني إلى برنامج الأغذية العالمي بشأن شراكته مع شركة بالانتير تكنولوجيز

سبتمبر/أيلول 2026

إلى: كارل سكاو، المدير التنفيذي بالإنابة لبرنامج الأغذية العالمي

نسخة إلى: أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛ تشو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد سكاو المحترم،

نحن، منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه، والمدافعون عن الحقوق الرقمية، والعاملون في المجال الإنساني، والنشطاء في السيادة الغذائية، والنقابات العمالية، والباحثون، والمواطنون المعنيون، ندعو برنامج الأغذية العالمي إلى إنهاء شراكته مع شركة بالانتير تكنولوجيز. وينبغي للبرنامج الانسحاب من العقد المبرم مع بالانتير، الذي جرى تجديده لخمس سنوات إضافية في يوليو/تموز من هذا العام، وتكليف جهة مستقلة تماماً بإجراء مراجعة علنية لهذه الشراكة ولسائر شراكاته مع شركات التكنولوجيا. كما ندعو البرنامج إلى وضع خطة ملموسة ومحددة زمنياً للانتقال الكامل بعيداً عن بالانتير، تتضمن آليات مناسبة للمساءلة العامة للحد من المخاطر الأخلاقية والتشغيلية الناشئة عن الشراكات مع شركات التكنولوجيا. ونحث البرنامج كذلك على اعتماد خيارات للبنية التحتية التكنولوجية والبيانية تتوافق مع مبادئ الحوكمة العامة وترتكز إلى حقوق الإنسان والمصلحة العامة.

بالانتير تكنولوجيز هي شركة أمريكية لتحليل البيانات، شارك في تأسيسها سنة 2003 بيتر ثيل وأليكس كارب، وأصبحت اليوم إحدى كبرى شركات التكنولوجيا. وقد تلقت في بداياتها تمويلاً تأسيسياً من ذراع الاستثمار التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (In-Q-Tel). ويقوم نموذج أعمالها على دمج منصات البرمجية المملوكة لها في صميم عمليات عملاتها من خلال عقود طويلة الأجل، بما ينشئ تبعية

لمهندسي بالانتير أنفسهم لضمان استمرار تشغيل الأنظمة. وقد [ناصرت](#) قيادة الشركة بقوة، ولا سيما رئيسها التنفيذي أليكس كارب، مفهوم «الدَّين الأخلاقي» الذي تزعم أن شركات التكنولوجيا الأمريكية مدينة به للولايات المتحدة، و**ذكر** كارب صراحة بأن مهمة شركته هي «منح أمريكا أفضلية غير عادلة». إن هذا الانحياز الصريح إلى القوة الجيوسياسية الأمريكية يستدعي التروي ملياً قبل أن تمنح أي مؤسسة الشركة إمكانية الوصول إلى بيانات حساسة.

لقد أتاحت الهيكلية المالية لشركة بالانتير، إلى جانب أهميتها بالنسبة إلى أجهزة الدولة الأمريكية، للشركة أيضاً الانخراط في ممارسات واسعة النطاق لتجنّب الضرائب ونقل القيمة عبر الحدود. ويظهر [تحليل](#) بياناتها المالية أن معدل الضريبة الفعلي الذي دفعته الشركة على المستوى العالمي لم يتجاوز 1.4% سنة 2025، إذ دفعت 22.7 مليون دولار ضرائب على أرباح قبل الضريبة بلغت 1.657 مليار دولار. كما لم تدفع الشركة أي ضريبة دخل اتحادية في الولايات المتحدة.

بدأت [علاقة](#) برنامج الأغذية العالمي بشركة الانتير بمشروع تجريبي سنة 2017، ثم تطورت سنة 2019 إلى اتفاق لتقديم الخدمات دون مقابل قليل إن قيمته تقارب 45 مليون دولار. ووفقاً للبيانات المتاحة على [بوابة](#) سوق الأمم المتحدة العالمية، تعاقد البرنامج أيضاً مع بالانتير بمبلغ 2.5 مليون دولار مقابل خدمات دعم ذات صلة بين سنتي 2017 و2024. وقد بُني نظام العمليات والتحول الرقمي للبرنامج (DOTS) على منصة Foundry التابعة لبالانتير، وأصبح اليوم [مدمجاً](#) في الغالبية العظمى من عمليات البرنامج العالمية في عملياته اللوجستية وعمليات سلاسل الإمداد على مستوى العالم. لقد صنّف تدقيق داخلي [مسرّب](#) صادر عن مكتب المفتش العام في البرنامج في أغسطس/آب 2025 أوجه القصور المتعلقة بالخصوصية وإدارة المخاطر في هذه الشراكة على أنها «عالية الأولوية»، وخلص إلى أن «المخاوف الرئيسية المتعلقة بالخصوصية التي أثارها أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون بشأن استخدام DOTS لم تُعالج على نحو كافٍ» منذ بدء الشراكة. وبدلاً من التوقف لمعالجة هذه النتائج، يمضي البرنامج في تجديد العلاقة وتوسيع نطاقها.

نعتمد أن هذه الشراكة ينبغي أن تنتهي الآن، ونحث برنامج الأغذية العالمي على اتخاذ إجراءات فورية للوفاء بولايته وحماية المصلحة العامة. وتتمثل أبرز مخاوفنا فيما يلي:

1. شراكة بالانتير تتعارض مع ولاية برنامج الأغذية العالمي

يُعد الجيش الأمريكي ووكالات الاستخبارات وإنفاذ قوانين الهجرة من أكبر عملاء بالانتير وأكثرهم أهمية وتأثيراً. وللشركة دور طويل الأمد في دعم [عمليات](#) إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية، كما دخلت في [شراكة استراتيجية](#) رسمية مع وزارة الدفاع الإسرائيلية في يناير/كانون الثاني 2024. وقد أثارت منظمات حقوق الإنسان وخبراء في الأمم المتحدة مخاوف جدية، من بينها [تواطؤ](#) الشركات في جرائم الحرب، و**دور** مزودي تكنولوجيا المراقبة والتكنولوجيا العسكرية في غزة. وبالنظر إلى هذا السجل وإلى قرب الشركة من الأجهزة العسكرية وأجهزة إنفاذ القانون التابعة لدولة عضو واحدة، فإن بالانتير ليست خياراً مناسباً لتولي البنية الأساسية للبيانات لدى أكبر وكالة إنسانية في العالم، التي تستند ولايتها إلى أطر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتعتمد مصداقية برنامج الأغذية العالمي على استقلاله وحياده، فعلياً وفي

نظر الأطراف المعنية. وفي الواقع، وُضعت إرشادات البرنامج نفسه [والتزامات](#) منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن حقوق الإنسان في المجال الرقمي تحديداً لمنع مثل هذه التجاوزات.

2. شراكة بالانتير تنطوي على مخاطر كبيرة على حقوق الإنسان والسيادة الإقليمية

إن المناطق التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك مناطق النزاعات النشطة وأزمات النزوح والمناطق المتأثرة بالمجاعة، هي ذاتها مناطق فيها للولايات المتحدة مصالح عسكرية واستراتيجية مباشرة. وتستشهد [منظمات المجتمع المدني](#) في جميع أنحاء العالم، وحتى [الحكومات](#) الحليفة، بالمخاطر التي تشكّلها شركة بالانتير على السيادة الوطنية. علاوة على ذلك، فإن البيانات التفصيلية المتعلقة بتحركات السكان أو لوجستيات إمدادات الغذاء في المواقع التي تضم فئات سكانية هشة قد تشكل خطراً على حقوقهم وحياتهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبصفته أكبر وكالة إنسانية في العالم، يتحمل برنامج الأغذية العالمي مسؤولية كبيرة عن حماية البيانات التي يديرها من المصالح الخاصة للمتعاقد العسكريين مثل بالانتير، ومن نفوذ الدولة التي تسعى الشركة إلى خدمتها، وما ينجم عن ذلك من مخاطر على حقوق الإنسان وسيادة الدول في النظام الدولي.

3. الشفافية، بوصفها حداً أدنى غير قابل للتفاوض، غائبة تماماً عن شراكة بالانتير

في بعض الحالات، تمكنت منظمات المجتمع المدني والصحفيون من [الطعن](#) في عقود عامة أخرى أبرمتها بالانتير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن قوانين حرية المعلومات قد أجبرت على الكشف عن [تفاصيل](#) [أساسية](#). أما الأمم المتحدة فلا تخضع للالتزامات إفصاح مماثلة، وقد تعامل برنامج الأغذية العالمي مع الشفافية بشأن هذه الشراكة وكأنها أمر اختياري. ومن دون الاطلاع على العقد الفعلي، بما يوضح الصلاحيات التي منحها البرنامج لبالانتير أو تنازل عنها لصالحها، لا تستطيع أي جهة من خارج البرنامج تقييم المخاطر تقييماً كاملاً أو مساءلة المنظمة. وبحسب ما [ورد في التقارير](#)، رصدت مراجعة قانونية أجريت سنة 2020 بنّاءً تعاقدياً يسمح لبالانتير بـ«استخدام البيانات لتحسين الأداء»، ما يثير احتمال استخدام البيانات التشغيلية للبرنامج في تدريب منتجات بالانتير التجارية. كما خلص تدقيق أجري سنة 2025 إلى عدم وجود «استراتيجية خروج محددة بوضوح» من هذه الشراكة. لا ينبغي أن نضطر إلى الاعتماد على التسريبات لمعرفة مثل هذه الحقائق المهمة؛ بل ينبغي إتاحة المعلومات المتعلقة بالشركات التكنولوجية للبرنامج بصورة استباقية للتدقيق العام.

[ترتبط](#) البيانات المتدفقة إلى الأنظمة التي بنتها بالانتير للبرنامج بسلسلة إمداد المساعدات الغذائية، بما في ذلك نوع المساعدات الغذائية المنقولة، ومصدرها، ومسارها، والعوائق التي تواجهها، والجهات التي تنقلها، والشركاء الذين يوزعونها، ومن يتلقاها، وأماكن توزيعها. وقد تكون المعلومات المتاحة أو البيانات الوصفية أو التحسينات البرمجية الناتجة عن هذه الشراكة ذات قيمة تتجاوز نطاق اللوجستيات الإنسانية، بما قد يمكن بالانتير من تطوير منتجات وخدمات لعملائها الآخرين، سواء كانوا عسكريين أم تجاريين.

كما أن البيانات المتعلقة بتحركات السكان والطرق والعوائق التي تحد من الوصول، وأنماط توافر الغذاء وتوزيعه، هي تحديداً من أنواع المعلومات التي يمكن أن تفيد استراتيجيات تهدف إلى التحكم في وصول

المدنيين إلى الغذاء أو تقييده. ولا يوجد حالياً دليل على حدوث ذلك، إلا أن غياب الشفافية من جانب البرنامج يعيق الرقابة العامة والكشف عن أي إساءة استخدام محتملة. وهناك [توافق](#) متزايد على أن إمكانية التدقيق في مختلف مراحل سلسلة قيمة البيانات أمر أساسي للوقاية الاستباقية من الضرر. ولذلك، ينبغي أن تقع على عاتق برنامج الأغذية العالمي مسؤولية الإفصاح الاستباقي عن أنظمة البيانات وبنائها التحتية؛ إذ إن التحقيق في الأضرار المرتبطة بالبيانات بعد وقوعها يتعارض مع المصلحة العامة.

4. البيانات الإنسانية ليست سلعة، وتستوجب أقصى درجات العناية

تضطلع الجهات الفاعلة في القطاع الإنساني بمسؤولية رعاية بعض أكثر البيانات حساسية التي تُجمع عن أشد الفئات هشاشة في العالم. [وتظل](#) غرة المثال الأبرز على الكيفية التي يمكن أن ينتهي بها المطاف ببيانات المدنيين، عندما تقع في أيدي شركات مرتزقة قوية، إلى تغذية أنظمة تُكرّس أفضع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ومع تحول الذكاء الاصطناعي إلى تكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، ومع ما يولده السباق إلى بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي من طلب غير مسبوق على البيانات، فإن تسليم بيانات من بيئات إنسانية حساسة من دون الإفصاح علناً عن الشروط التي تحكم استخدامها لا يقل عن كونه إهمالاً جنائياً. ويتعارض كلياً مع النزاهة والإنسانية، وهما من القيم الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي بصفته وكالة تابعة للأمم المتحدة.

5. تطمينات برنامج الأغذية العالمي العلنية لا تتطابق مع تقاريره الداخلية

خلال جلسة للجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة، ورداً على سؤال من آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية (CSIPM)، [أفاد](#) جان-مارتن باور، مدير دائرة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في برنامج الأغذية العالمي، في تصريح موثق: «أريد أن أؤكد أنه لا تُعالج أي بيانات للمستفيدين أو معلومات تحدد هويتهم الشخصية عبر برمجيات بالانتير التي نستخدمها في برنامج الأغذية العالمي»، مضيفاً: «لا تمر أي معلومات خاصة بالمستفيدين عبر تلك البرمجيات». وقد تكرر تأكيد هذا التصريح في رسالة إدارية حديثة أرسلت إلى جميع الموظفين.

غير أن [بحثاً](#) مستقلاً أجرته Tech for Bad في يونيو/حزيران 2026، استناداً إلى تقارير برنامج الأغذية العالمي نفسه، خلص إلى أن نظام DOTS مُدرج ضمن «التطبيقات الرقمية الرئيسية المستخدمة داخل منظومة SCOPE التابعة لبرنامج الأغذية العالمي [وهي منصة البرنامج لإدارة معلومات المستفيدين]» لأغراض «مطابقة البيانات». ونظراً إلى عدم توافر معلومات علنية أو اتصالات شفافة بشأن تدفقات البيانات بين تطبيقات البرنامج الموجهة للمستفيدين (SCOPE وغيرها) وبين DOTS، تظل معالجة بيانات متلقي المساعدات بمثابة صندوق أسود، وبظل من الصعب الوثوق بالتطمينات العلنية التي يقدمها البرنامج. ولذلك، فإن التوضيح المقدم رداً على استفسار CSIPM غير كافٍ وغير مكتمل، إذ لا يوضح ما الذي يعتبره البرنامج «بيانات المستفيدين»، ولا كيفية تعامله مع مخاطر إعادة تحديد الهوية المحتملة من خلال شبه المعرفات في عمليات مطابقة البيانات على المستوى التجميعي.

إن معرفة متلقي المساعدات والفئات المتأثرة الأخرى والموردين والناقلين والشركاء بكيفية استخدام البيانات وإعادة استخدامها، وقدرتهم على منح موافقة مستنيرة وذات معنى، أمران حاسمان لأي بنية تحتية عامة للبيانات، من المستوى المحلي إلى العالمي. ولا يمكن ضمان الثقة في برنامج الأغذية العالمي وحماية الأشخاص الذين يُفترض أن يخدمهم بفعالية إلا من خلال الشفافية الكاملة بشأن تعريفات البرنامج للبيانات، وآليات عمل بنيته التحتية وبروتوكولاتها، إلى جانب آليات فعالة للرصد والمساءلة.

مطالبنا

ندعو برنامج الأغذية العالمي إلى:

1. إلغاء عقده مع شركة بالانتير تكنولوجيز وإنهاء الشراكة معها.
2. ضمان ألا تؤدي [مبادرة](#) سلسلة الإمداد المتكاملة للمساعدات الإنسانية، التي يقودها برنامج الأغذية العالمي ضمن مبادرة UN80، إلى توسيع نطاق حضور بالانتير داخل منظومة الأمم المتحدة.
3. نشر النص الكامل لجميع العقود واتفاقيات مشاركة البيانات الحالية والسابقة بين برنامج الأغذية العالمي وبالانتير، بما في ذلك الأحكام المتعلقة باستخدام البيانات والملكية الفكرية، وأي حقوق تملكها بالانتير لاستخدام بيانات البرنامج أو البيانات المشتقة منها في تدريب منتجاتها أو تحسينها.
4. تكليف جهة خارجية مستقلة بإجراء تدقيق لنظام DOTS من منظور حقوق الإنسان وحماية البيانات، بما يشمل صلاته بالمنصات الأخرى وتكامله معها، على أن يُجرى التدقيق بمشاركة فعلية ومدعومة بالموارد اللازمة من المجتمعات المتأثرة ومنظمات المجتمع المدني وموظفي البرنامج العاملين في الخطوط الأمامية، وأن تُنشر نتائجها كاملة.
5. إنشاء آليات واضحة وميسرة تتيح للمستفيدين والمنظمات الشريكة معرفة متى تُعالج بياناتهم عبر أنظمة بالانتير أو أنظمة مزودي التكنولوجيا الآخرين، وتمكينهم من الموافقة على هذه المعالجة أو سحب موافقتهم عليها أو رفضها بالكامل، دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان إمكانية الحصول على المساعدة أو التمويل.
6. تقديم توضيح علني بشأن التباين بين تصريح البرنامج بأن بيانات المستفيدين لا تتم معالجتها عبر برمجيات بالانتير وبين تقاريره الخاصة بشأن مطابقة بيانات المستفيدين على المستوى التجميعي في DOTS، واعتماد تعريف متين قائم على حقوق الإنسان يحدد بوضوح نطاق البيانات التي تشملها فعلياً ضمانات حماية بيانات المستفيدين لدى البرنامج.
7. ضمان وجود آليات كافية وفعالة لمنع المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان وسيادة البيانات والناجمة عن الشراكات مع شركات التكنولوجيا، بما في ذلك سياسات صارمة بشأن تضارب المصالح، وآليات فعالة للرصد والمساءلة والوصول إلى المعلومات.
8. وضع وتمويل خطة ملموسة ومحددة زمنياً للانتقال بعيداً عن بالانتير وغيرها من شركات التكنولوجيا، نحو بنية تحتية للبيانات موجهة للمصلحة العامة، قائمة على معماريات مفتوحة المصدر وقابلة للتشغيل

البيئي واتحادية، ومركزة إلى نهج في الحوكمة يقوم على المصلحة العامة، مع إرساء أطر وضمانات داعمة لحقوق الإنسان والمصلحة العامة.

9. العمل مع الحكومات لتمويل الانتقال من بالانتير إلى بدائل عامة، وضمان ألا يكون التمويل التكنولوجي المستقبلي للبرنامج مشروطاً بما يعيق استقلاليته ونزاهته.

10. نشر سياسة للمشتريات الخاصة بالبنية التحتية والخدمات التكنولوجية في برنامج الأغذية العالمي، والعمل على وضعها إذا لم تكن موجودة بالفعل. وينبغي أن تضمن هذه السياسة معالجة الشواغل المذكورة أعلاه من خلال تقارير دورية متاحة للجمهور. ومن شأن هذا النهج أن يتوافق مع المبادئ التوجيهية لسنة 2017 الخاصة بالمنظمات الدولية، ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي أوصى بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

أنشئ برنامج الأغذية العالمي لحماية الناس والمجتمعات ومساعدتهم، لا ليصبح ميداناً لاختبار تكنولوجيات المراقبة والسيطرة. ونطلب من البرنامج أن يتعامل مع هذه اللحظة بالمسؤولية والشفافية والحذر والمساءلة التي يستحقها أشد الناس هشاشة في العالم. وننتطلع إلى رد علني وجوهري، ونظّل يقظين ومنفتحين على نقاشات تهدف إلى البناء المشترك لسياسات البنية التحتية التكنولوجية الملائمة لمستقبل مستدام للجميع.

الجهات المؤيدة للرسالة:

Tech For Bad

ETC Group

IT for Change

Global Digital Justice Forum